قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق متطلبات بازل III

م.م. مها مزهر محسن/ كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

تاريخ التقديم:2017/4/30
تاريخ القبول:2017/5/29

المستخلص

ركزت الاصلاحات المصرفية التي اجريت في العديد من البلدان لتعزيز كفاءة القطاع المصرفي، ومنها العراق، على الاهتمام بمجموعة من الخطوات الارشادية المستندة الى التوصيات والسياسات والمعايير التي تضعها المنظمات الدولية، وفي مقدمتها المعايير التي جاءت بها اتفاقيات بازل ولاسيما بازل III. وفي هذا البحث جرى تسليط الضوء على الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازلIII وأثر تطبيق تلك الاصلاحات في استقرار النظام المصرفي في العراق. اذ يستمد البحث أهميته من الفكرة التي ترى ان النظام المصرفي السليم يتكون من مجموعة من المصارف القادرة على توظيف اصولها والتزاماتها بكفاءة في الوساطة المالية وتتمتع بالملاءة المالية، كما ان استقرار النظام المصرفي، يعد عاملا مهما في تحقيق الدور الريادي للقطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والحفاظ على رأس المال الوطني. وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، الهدف منها تأهيل المصارف التجارية في العراق بحيث تكون قادرة على استيعاب متطلبات بازل 3 حتى تؤكد مكانتها في النظام المصرفي العالمي وتستفيد من الميزة التنافسية لها لكسب حصتها من الصناعة المصرفية المحلية والعالمية.

المصطلحات الرئيسة للبحث: النسب المعيارية، كفاية رأس المال، نسبة السيولة.

المقدمة

نظرا للاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية لعام 2008، قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لـبازل II تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معا ما يدعى ببازل III، حيث تلزم قواعد اتفاقية III المصارف بتحصين أنفسها ضد الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن، كما تركز التعديلات بموجب اتفاقية بازل IIIعلى زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودته ليتسنى للقطاع المصرفي تحمل الخسائر خلال الأزمات او خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية. كما تطمح اتفاقية بازل III الى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب في بازل II إما نتيجة جوانب أهملتها وكانت بمثابة ثغرات استغلتها المصارف للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق معاييرها، اذ تطرح اتفاقية بازل III معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين ادارة المخاطر وزيادة الشفافية، لتعزيز الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

وتبرز أهمية البحث على جانبين، الأول: ان قياس استقرار النظام المصرفي في العراق وفق بازل III يعطي صورة واقعية عن النظام المصرفي مقارنة مع الأنظمة المصرفية في بلدان العالم المختلفة باعتبار ان معايير بازل III هي معايير عالمية، والجانب الثاني، بيان أثر تطبيق معايير بازل III على عمل البنك المركزي ودوره في تحقيق استقرار الوحدات المصرفية او النظام المصرفي ككل، وبالتالي زيادة الثقة بالنظام المصرفي والاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي محليا ودوليا. ولقد ركز البحث على الاصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III، حتى نتمكن من قياس استقرار للنظام المصرفي في العراق وفق المعايير التي جاءت بها بازلIII من خلال استخدام واحدا من الأساليب الاحصائية المعروفة لتعزيز نتائج تحليل البيانات التي تم استخدامها.

المبحث الأول/ منهجية البحث.

أولا: مشكلة البحث

ان النظام المصرفي السليم الذي يتصف بالكفاءة والاستقرار، يتكون من مجموعة من المصارف القادرة على توظيف اصولها والتزاماتها بكفاءة في الوساطة المالية وتتمتع بالملاءة المالية، وفي العراق، كما في كل بلدان العالم، يتأثر استقرار القطاع المصرفي بجملة من العوامل، تجعله عرضة للمخاطر المختلفة يكون من اهم نتائجها عدم قدرته على تحمل الأزمات الداخلية والخارجية، ومن ثم الاضرار بالأركان الرئيسة للاستقرار المالي، غير ان من أهم التحديات التي تواجه الهيئات المشرفة على القطاع المصرفي في العراق، لمواجهة التطورات الحاصلة في البيئة المصرفية الداخلية والخارجية، هي القدرة على صياغة قواعد للرقابة المصرفية ومنهجية علمية في التقييم، تتوائم مع متطلبات الواقع الجديد في الصناعة المصرفية وتكون قائمة على حسابات دقيقة لقياس حجم الاستقرار المالي.

ثانيا: أهمية البحث.

ان استقرار النظام المصرفي في العراق، يعد عاملا مهما في تحقيق الدور الريادي للقطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والحفاظ على رأس المال الوطني في ظل شحة الموارد المالية المتوقعة. فقد ركزت الاصلاحات المصرفية التي اجريت في العديد من البلدان على كفاءة القطاع المصرفي من خلال اتباع الخطوط الارشادية المستندة الى التوصيات والسياسات والمعايير التي تضعها المنظمات الدولية، والتي أصبحت أمرا متعارفا عليه في السوق المالية العالمية.

ثالثا: هدف البحث.

يهدف البحث الى:

1-تقديم اطار فكري وآخر عملي يعرض ماهية اتفاقية بازلIII، والاصلاحات التي تضمنتها.

2-قياس مستوى الاستقرار في النظام المصرفي العراقي وفقا لاتفاقية بازلIII.

3-تطوير قواعد عمل الوحدات المصرفية وأدوات الرقابة عليها.

رابعا: منهج البحث.

اعتمدت الباحثة المنهج العلمي في جمع المعلومات المطلوبة والضرورية لخطة البحث بطريقة مترابطة ونظامية، كما اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في عرض جوانب البحث والتعرف على متغيراته وتحديد نوع العلاقة بين تلك المتغيرات وتحليل البيانات التي عبرت عن واقع تلك المتغيرات والعلاقات بينها والعوامل المؤثرة فيها وعرض نتائج التحليل، وصولا الى الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها التحقق من النتائج التي تم التوصل اليها في الجانب التطبيقي بالاعتماد على المعلومات في الجانب النظري ومدى انعكاسها على المشاكل العملية التي استمدت من الواقع الفعلي، وذلك ليقترن الوصف بالتحليل لمتغيرات البحث.

خامسا: هيكلية البحث:

للوصول الى هدف البحث تضمن البحث أربعة مباحث، المبحث الأول عن منهجية البحث، وكان المبحث الثاني عن الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازلIII، بينما تعرض المبحث الثالث الى اختبار الاستقرار للنظام المصرفي في العراق وفق بازل III، وصولا الى الاستنتاجات والتوصيات في المبحث الرابع.

المبحث الثاني/ الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازلIII

تركزت الاصلاحات التي تضمنتها اتفاقية بازل III في أربعة محاور رئيسة من التعديلات، أبرزها في تعديل مقدار ما تحتفظ به من رأس مالها واحتياطياتها وكذلك متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال، فضلا عن اعتماد مقاييس جديدة. وفيما يلي بيان تلك التعديلات.

أولا: متطلبات رأس المال ورأسمال التحوط.

من أجل التعرف على حجم التعديلات التي طرأت على بازل II يكون من المناسب اجراء مقارنة بين متطلبات رأس المال (كنسبة من الاصول المرجحة بالمخاطر) في بازل II وبازل III . اذ يبين الجدول (1) حجم تلك التعديلات الحاصلة على متطلبات رأس المال.

الجدول (1): متطلبات رأس المال في مقررات بازل II وبازل III.

متطلبات رأس المال (كنسبة من الاصول المرجحة بالمخاطر)							
	الأسهم العادية			رأس المال الأساسي		رأس المال الاجمالي	
	النسبة الدنيا	النسبة الاضافية	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة
بازل II	%2			%4		%8	
بازل III	%4.5	%2.5	%7	%6	%8.5	%8	%10.5

Basel Committee: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Switzerland, June 2011 ,p46.

بينما يبين الجدول (2) متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III

الجدول رقم (2): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III

	حقوق المساهمين	رأس المال	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأسمال التحوط	%2.5		%2.5
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	0- %2.5		
الحد الأدنى+ رأسمال التحوط- بازل III	%7	%8.5	%10.5

Source: Basel Committee: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Switzerland, June 2011 ,p64.

ويتبين من الجدول (2) ان اتفاق بازل III رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من 2%، وفق اتفاقية بازلII إلى 4.5% ، مما يعني إلزام المصارف بالاحتفاظ بما يعادل 4.5% على الأقل من أصولها[1] التي تكتنفها المخاطر، فضلا عن اضافة هامش احتياطي نسبته 2.5 %من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%، أي أن المصارف يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 %. وفى حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم.

كما تم رفع معدل ملائمة رأس المال إلى 10.5%بدلا من 8%، وهذا يعني أن المصارف ملزمة بتدبير رساميل اضافية للوفاء بهذه المتطلبات. كما يتبين أيضا ان المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي قد ازداد من 4.5% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال. فيما ازدادت نسبة كفاية رأس المال من 8 % وفق بازل 1، وبازل II إلى 10.5 % ، أما فيما يخص جودة رأس المال فقد تركزت في توفير قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال المصرف[2].

كما يتبين من الجدول (2) أيضا ان اتفاقية بازل III ألزمت المصارف بالاحتفاظ بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، كما يلزمها بتكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية بما يعادل 2.5% مع وجوب توفر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى المصارف لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

كما يتبين من الجدول (2) ان اتفاقية بازل III قامت بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال من خلال رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر RWA إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2 %إلى 4.5%وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من4.5% إلى 6%. فضلا عن إضافة رأس مال لغايات الأمان والتحوط (Conservation Buffer) إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5%وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح. والمعادلة التالية تبين أهم التعديلات في حساب كفاية رأس المال .

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (وفقا للتعريف الجديد)}}{\text{نسبة الاصول الموزونة بالمخاطر (الائتمان، السوق، التشغيلية)}}$$

1 - المقصود هنا هو رأس المال الممتاز والذي ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها من الأصول. انظر في ذلك: معهد الدراسات المصرفية، اضاءات، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد5 ، دولة الكويت، ديسمبر2012 ،ص 3.

2 - الراجحي المالية، اتفاقية بازل، نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، اكتوبر 2010،ص1.

ولكي تتمكن المصارف من تحقيق هذه الزيادة الكبيرة في رأس المال، فعليها زيادة رؤوس أموالها، اما من خلال طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل، أو التقليل من حجم قروضها، وفي كل ذلك، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت اتفاقية بازل III الفرصة للمصارف لتطبيق هذه القواعد بشكل كامل، حتى عام 2019 على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013.[3] والجدول (3)، يبين مراحل تنفيذ مقررات بازل III.

جدول رقم(3) :مراحل تنفيذ مقررات بازل III .

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لرأس المال من حقوق المساهمين	%3.5	%4.0	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
رأس مال التحوط				%0.625	%1.25	%1.875	%2.5
الحد الأدنى لحقوق المساهمين+ رأس مال التحوط	%3.5	%4.0	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7.0
الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1	%4.5	%5.5	%6.0	%6.0	%6.0	%6.0	%6.0
الحد الأدنى من اجمالي رأس المال	%8.0	%8.0	%8.0	%8.0	%8.0	%8.0	%8.0
الحد الأدنى من اجمالي رأس المال + رأس مال التحوط	%8.0	%8.0	%8.0	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5

Source: Rustom Barua, and Others, basel III what's new ?business and technological Challenges, Algorithmics, an IBM Company,2010,p32.

وبحلول عام 2015 ، وكما يتبين من الجدول (3) ينبغي على المصارف أن تستكمل عملية زيادة نسبة أموال الاحتياط إلى 4.5% ، وهو ما يعرف باسم «coretier - one capital ratio» ، ثم تزداد هذه النسبة لتبلغ 2.5% بحلول عام 2019، وهو ما يعرف باسم «counter - cyclical». على ان من الجدير بالذكر ان الكثير من الدول مارست ضغوطا على اللجنة من أجل إقرار نسبة حماية إضافية، ولاسيما في أوقات الرخاء، تصل الى 2.5% ليصل الإجمالي إلى 9.5%، غير أن لجنة «بازل» أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول للتعامل مع هذا الموضوع بشكل منفرد، والشكل (1) يوضح بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات بازل III.

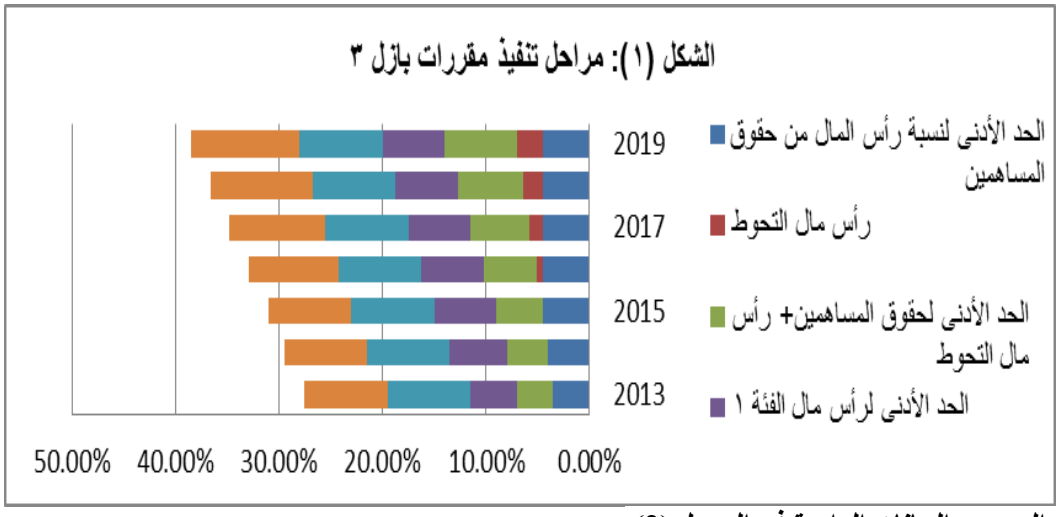

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (2).

3 - غير مذكور الكاتب، قوانين بازل 3 هل تمنع أزمة مالية جديدة-الجزء الأول-، على الموقع:
-http://www.boursa.info/index.php?option=com_

ثانيا: متطلبات السيولة.

فيما يخص الوفاء بمتطلبات السيولة فان الاتفاقية الجديدة اقترحت الصيغ الآتية:[4]

الصيغة الاولى: والتي تعرف بنسبة تغطية السيولة، (Liquidity Coverage Ratio) (LCR) وتستخدم لقياس السيولة في الأمد القصير، والتي لا تقل عن 100% لمواجهة احتياجات المصرف من السيولة بشكل تلقائي.

الصيغة الثانية: وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) (NSFR)

$$\text{نسبة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{الاصول ذات السيولة المرتفعة لدى المصرف}}{\text{حجم التدفقات النقدية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

وتستخدم لقياس السيولة في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للمصرف.

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)} = \frac{\text{المطلوبات وحقوق الملكية}}{\text{الاصول}} \geq 100\%$$

ثالثا: ادخال معايير جديدة.

من أجل تنظيم عمل المصارف في التعامل مع المخاطر التي تتحملها نتيجة الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية، أدخلت اتفاقية بازل 3 معيار جديد دعي بالرافعة المالية[5] Leverage Ratio ، وهي تعبر عن الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%. ويمكن حساب هذه النسبة كما في الصيغة الآتية:

$$\text{الرافعة المالية (L.R)} = \frac{\text{الاصول}}{\text{رأس المال}} \geq 3\%$$

كما أدخلت اتفاقية بازل III معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في المصارف للتأكد من أنها تمتلك موجودات يمكن تسييلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً .

4 - لمزيد من التفاصيل انظر:
- محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة: واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل (III)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي-النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي-، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011.
- Basle committee on banking supervision (Overview of the new Basel capital accord) consultative document, BIS, January 2001, p:6.

5 - يقصد بالرافعة المالية Financial Leverage مدى اعتماد المنشأة على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية سواء كانت قروض أو سندات وغيرها من طرق التمويل المتعارف عليها ما ينعكس على الأرباح التى يحصل عليها الملاك ومن ثم ينعكس على درجة المخاطرة التى يتعرضون لها من اثر استخدام أموال الغير لتحقيق اكبر عائد ممكن للمساهمين وتقيس الرافعة المالية اجمالي الالتزامات الطويلة والقصيرة الآجل الى اجمالي الموجودات. انظر في ذلك:
- فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، 2012، ص2.

المبحث الثالث/ قياس استقرار النظام المصرفي في العراق وفق بازل III.

يتأثر استقرار القطاع المالي والمصرفي في العراق بجملة من العوامل، لعل أهمها عوامل الضعف المتأصلة فيه نتيجة للضعف الكبير التي تعاني منه البنية التحتية للجهاز المصرفي وقلة الخبرة المكتسبة، مما يجعل هذا القطاع عرضة للمخاطر، وعدم قدرته على تحمل الأزمات المحلية والدولية. كما ان تزايد المخاطر في القطاعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية بهذا القطاع، فضلا عن المخاطر التي تنجم عن عدم كفاءة السياسات المالية والاقتصادية المعتمدة، يؤدي حتما الى انتقالها الى القطاع المصرفي، ومن ثم الاضرار بالأركان الرئيسة للاستقرار المالي، الذي تعبر عن قدرة القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص على مواجهة المخاطر أو أية تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره. وسيتم اختبار الاستقرار المالي في العراق من خلال الأركان الثلاثة التي جاءت بها بازل وهي: المتطلبات الدنيا لرأس المال، وكفاية رأس المال ومتطلبات السيولة.

أولا: المتطلبات الدنيا لرأس المال.

من أجل ضمان استقرار النظام المصرفي وتحقيق سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق، وضع البنك المركزي العراقي مجموعة من النسب المعيارية والقانونية، على المصارف الحكومية والأهلية العاملة في العراق الالتزام لتحقيق الأهداف المطلوبة، وكان من أبرز تلك النسب والذي جاء متوافقا مع مقررات بازل 3 هو تحديد الحد الأدنى لرأس المال. واستنادا الى أحكام المادة (14) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، فقد حدد البنك المركزي الحد الأدنى لرأس مال المصارف المحلية بـ (250) مليار دينار، كما حدد رأس المال التشغيلي لفروع المصارف الأجنبية بـ (50) مليون دولار أو ما يعادلها بالدينار العراقي أي بنسبة 30% من رأس مال المصارف المحلية. ويبين الجدول (4) رؤوس الأموال في المصارف في العراق لعامي 2014، 2015.

الجدول (4): رؤوس أموال المصارف لعامي 2014، 2015

التفاصيل	2014	2015	الأهمية النسبية		نسبة التغير	رؤوس الاموال/الناتج	
			2014	2015	%	2014	2015
رؤوس اموال المصارف	9.1	10.1	100	100	10.9	3.5	5.2
حكومي	1.5	2.2	16.5	21.8	46.7	0.6	1.1
خاص	7.6	7.9	83.5	78.2	3.9	2.9	4.1
الناتج المحلي الاجمالي	258.9	192.4			-25.7		

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

ويبين الجدول (4) ان رؤوس الأموال في المصارف في العراق كانت قد بلغت9.1 ترليون دينار في العام 2014، ارتفعت الى 10.1 ترليون دينار في نهاية العام 2015 استحوذت المصارف الأهلية على النسبة الأكبر منها والتي بلغت أكثر من 7.9 ترليون دينار، بأهمية نسبية تجاوزت 78.2% مقابل 2.2 ترليون دينار للمصارف الحكومية، وبأهمية نسبية لم تتجاوز 21.8%. وتعد هذه الزيادة في رؤوس أموال المصارف من العوامل المهمة التي تعزز من قدرتها على مواجهة المخاطر وضمان لسلامة المصرف وضمان حقوق المودعين، ولأن هذه الزيادة في رؤوس الأموال قد تزيد من الرافعة المالية، فهي بذلك تعد مؤشرا ايجابيا يعمل على تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي. وبالمقابل فان هذه الزيادة في رؤوس اموال المصارف قاصرة عن تلبية المتطلبات الكبيرة لتحقيق التنمية في العراق في هذه المرحلة من الاعمار واعادة الاعمار، ولاسيما اذا ماعلمنا ان الحدود العليا للإقراض والاستثمار ترتبط بشكل مباشر برأس مال المصارف واحتياطاتها السليمة.

من جانب آخر يبين الجدول (4) ان رؤوس أموال المصارف الحكومية والخاصة الى الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز نسبة قدرها 3.5% في العام 2014، و 5.2 في العام 2015 وهي نسبة ضئيلة، تعبر عن ضآلة مساهمة القطاع المصرفي في توليد الناتج المحلي الاجمالي، وعلى مستوى المصارف الخاصة فقد كانت نسبة رؤوس أموالها الى الناتج المحلي الاجمالي 4.1 في العام 2015 بينما لم تتجاوز تلك النسبة لرؤوس أموال المصارف الحكومية 1.1 الى الناتج، مما يؤشر الدور الأكبر للمصارف الخاصة في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي.

ثانيا: كفاية رأس المال.

تقيس نسبة كفاية رأس المال مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها. ولغرض الوقوف على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق دأب البنك المركزي على استخدام نسب قانونية ومعيارية أبرزها الحد الأدنى لكفاية رأس المال والبالغ (12)% المحددة في أحكام المادة 16 من قانون المصارف والتي تقيس نسبة رأس المال الأساسي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر، فضلا عن قياس نسبة رأس المال الى الموجودات، ونسبة القروض الى الودائع بما لا يتجاوز 70% ونسبة القروض غير العاملة الى اجمالي القروض، ونسبة موجودات القطاع المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي. وقد اعتمد البنك المركزي ومنذ العام 1994 الصيغة التالية لحساب نسبة كفاية رأس المال.[6]

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساس + رأس المال المساند}}{\text{صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة}} \times 100$$

وسنتعرض الى كفاية رأس المال في المصارف الحكومية والأهلية والاجنبية المعتمدة في العراق وبيان مدى التزام المصارف بها.

1- كفاية رأس المال في المصارف الحكومية لعام 2015 .

يبين الجدول (5) ان معظم المصارف الحكومية باستثناء مصرف الرافدين والرشيد كانت قد استوفت معيار كفاية رأس المال وفق معيار بازل III والبالغة 12%، مما يؤشر ان مصرفي الرافدين والرشيد وفق النسب المعيارية المعتمدة مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية، بينما تتناوب المصارف الحكومية الأخرى بين ان تتصف بالمؤسسات المصرفية المعتدلة في منح الائتمان وتحقيق فرص الاستثمار السليم مثل المصرف العقاري وبين ان تكون مؤسسات مصرفية متحفظة في منح الائتمان مما نتج عنها سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة 30% مما يعني وجود موارد مالية معطلة لم تجد لها فرص الائتمان والاستثمار الآمن كما هو الحال لدى المصرف الصناعي.

الجدول (5): كفاية رأس المال لعام 2015 المصارف الحكومية.

	المصرف	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
1	الرافدين	%4	%4	%4	%4
2	الرشيد	%11	%10	%19	%11
3	الصناعي	%155	%145	%142	%132
4	العقاري	%17	%17	%18	%18
5	الزراعي التعاوني	%50	%49	%48	%50
6	العراقي للتجارة	%60	%67	%63	%69

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان.

ويبين الشكل (2) معدل كفاية رأس المال للمصارف الحكومية في العام 2015

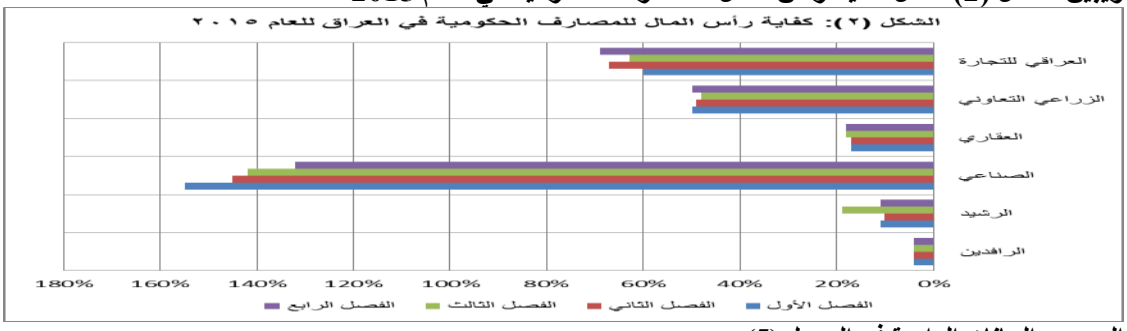

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (5)

[6] - البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان.

2- **كفاية رأس المال للمصارف الأهلية لعام** 2015.

تظهر البيانات الواردة في الجدول (6) لمجموعة مختارة من المصارف الأهلية في العراق ان هذ المصارف لم تستوف النسب المعيارية القانونية لكفاية رأس فحسب وانما هناك سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة 30% مما يعني وجود موارد مالية معطلة لم تجد لها فرص الائتمان والاستثمار الآمن كما هو الحال لدى مصرف الائتمان العراقي والمصرف التجاري العراقي. وقد تناوبت المصارف الأهلية بين مصارف متحفظة جدا في منح الائتمان كما هو الحال في المجموعة الاولى من المصارف، ومصارف متحفظة كما هو الحال في المجموعة الثانية وأخرى معتدلة في منح الائتمان كما هو الحال في المجموعة الثالثة، بينما نجد ان المجموعة الرابعة تضم مصارف مجازفة وفقا للبيئة غير المستقرة التي تعمل فيها المصارف العراقية، رغم ان قسما منها قد استوفى النسب المعيارية المطلوبة.

الجدول (6): كفاية رأس المال في المصارف الأهلية في العام 2015.

		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
المجموعة الاولى	التجاري العراقي	%927	%878	%462	%536
	الائتمان العراقي	%304	%300	%312	%302
	عبر العراق	%255	%227	%214	%219
	سومر	%204	%216	%226	%217
	الهدى	%195	%186	%223	%252
المجموعة الثانية	الموصل	%153	%143	%145	%154
	الاقليم التجاري للاستثمار	%124	%134	%101	%92
	الاستثمار العراقي	%121	%130	%147	%152
	آشور	%101	%158	%194	%189
	الشرق الأوسط	%111	%106	%112	%104
المجموعة الثالثة	الأهلي العراقي	%98	%110	%108	%116
	اربيل	%81	%83	%90	%93
	الخليج	%78	%81	%66	%74
	جيهان	%74	%77	%80	%94
	بغداد	%65	%63	%58	%58
المجموعة الرابعة	ايلاف الاسلامي	%55	%61	%53	%68
	المتحد للاستثمار	%35	%36	%36	%29
	الوركاء	%33	%28	%29	%30
	الوطني الاسلامي	%29	%30	%28	%28
	الاقتصاد	%16	%22	%22	%17

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.

3- **نسب كفاية رأس المال للمصارف الأجنبية لعام** 2015 .

لم يتغير الحال كثيرا لكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف الأجنبية اذ تتراوح المصارف الأجنبية وفقا لنسب كفاية رأس المال المبينة في الجدول (7) بين مصارف متحفظة في منح الائتمان كما هو الحال في المجموعة الاولى من المصارف وأخرى معتدلة كما هو الحال في المجموعة الثانية وهي القسم الأعظم منها، بينما تتصف المصارف في المجموعة الثالثة بأنها مجازفة مما يؤشر الدور الايجابي لكثير من المصارف الأجنبية في تحقيق الاستقرار المالي.

الجدول (7): كفاية رأس المال لعام 2015 المصارف الأجنبية

		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
المجموعة الاولى	ملي ايران	%193	%203	%208	%239
	بنك لبنان والمهجر	%211	%144	%142	%171
	انتركونتيننتال	%165	%171	%170	%186
	اللبناني الفرنسي	%191	%106	%132	%134
	فرنس بنك	%172	%117	%65	%79
	بارسيان	%115	%135	%136	%89
المجموعة الثانية	الشرق الأوسط وأفريقيا	%91	%86	%85	%98
	آسيا التركي	%70	%77	%98	%76
	البحر المتوسط	%69	%68	%48	%52
	الاعتماد اللبناني	%59	%63	%96	%87
	التنمية الدولي للاستثمار	%55	%62	%61	%63
	البركة التركي	%46	%134	%63	%232
المجموعة الثالثة	أبو ظبي	%38	%50	%38	%15
	آش التركي	%38	%26	%20	%18
	بيروت والبلاد العربية	%24	%24	%28	%29
	بيبلوس	%22	%24	%20	%20
	وقفلر	%18	%19	%23	%23
	الزراعي التركي	%17	%19	%19	%21
	ستاندر تشارتر	-	%2	%2	%2

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2015.

ثالثا: نسبة السيولة.

يستخدم البنك المركزي الصيغة أدناه لحساب نسبة السيولة.[7]

$$\text{نسبة السيولة لاتقل عن } 30\% = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات السائلة}} \times 100$$

وسنحاول هنا بيان التزام المصارف العراقية الحكومية والأهلية بالنسب المعتمدة وفق مقررات بازل III مع تلك التي اعتمدها البنك المركزي العراقي.

1- نسب السيولة لدى المصارف الحكومية.

يبين الجدول (8) نسبة السيولة لعام 2015 في المصارف الحكومية.

الجدول (8): نسبة السيولة لعام 2015 المصارف الحكومية

	المصارف	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
1	الرافدين	--	%55	%55	%54
2	الرشيد	%184	%85	%87	%86
3	الصناعي	%67	%78	%72	%59
4	العقاري	%64	%64	%65	%66
5	الزراعي التعاوني	%18	%15	%21	%16
6	العراقي للتجارة	%83	%82	%85	%84

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2015.

[7] - يتم حساب نسبة السيولة وفقا للمادة رقم 21 من التعليمات رقم 4 لسنة 2010 لتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 .

الشكل (٣): نسبة السيولة في المصارف الحكومية لعام ٢٠١٥

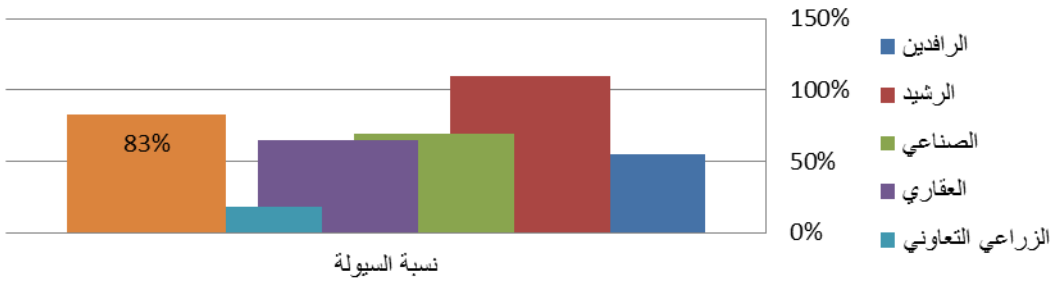

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (8).

اذ يتبين من البيانات الواردة في الجدول (8) ان المصارف الحكومية قد استوفت المعايير المعتمدة لتحقيق نسبة سيولة لا تقل عن 30%، ماعدا المصرف الزراعي التعاوني، وقد يعود ذلك الى السياسة الحكومية في دعم المشاريع الزراعية وتعهداتها بتوفير الأموال اللازمة للإقراض واستمرارية تدفقها. اما السيولة العالية لبعض المصارف الحكومية، فهي من جانب مؤشر قوة على استقرار القطاع المالي ومن جانب آخر فهي مؤشر عن ضعف الجانب الاستثماري في الاقتصاد لوجود موارد مالية معطلة.

2- نسب السيولة لدى المصارف الأهلية.

من اجل بيان الصورة الكاملة عن حالة السيولة لدى المصارف الأهلية، تم ترتيب المصارف في الجدول (9) وفقا لنسب السيولة المتحققة لديها في العام 2015 ضمن مجموعات، تضمنت المجموعة الاولى المصارف التي لديها سيولة عالية جدا، بينما تضمنت المجموعة الثانية والثالثة مصارف ذات مجموعة مرتفعة نسبيا، وهي القسم الأعظم من المصارف الأهلية، والتي تعزز من حالة الاستقرار المالي للنظام المصرفي، بينما تضمنت الرابعة مجموعة من المصارف التي لم تحقق النسبة المطلوبة من السيولة.

الجدول (9): نسبة السيولة للمصارف الأهلية لعام 2015

	المصرف	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
عالية جدا	التجاري العراقي	%207	%227	%204	%215
	الهدى	%291	%256	%312	%358
	عبر العراق	%264	%260	%197	%142
	آشور	%202	%210	%218	%515
عالية	سومر	%177	%175	%175	%177
	الائتمان العراقي	%167	%153	%163	%164
	الأهلي العراقي	%105	%97	%96	%104
	الاستثمار العراقي	%102	%100	%109	%108
مرتفعة نسبيا	الاقليم التجاري للاستثمار	%76	%98	%87	%86
	بغداد	%76	%74	%79	%79
	الشرق الأوسط	%68	%60	%69	%66
	الخليج	%67	%54	%41	%54
منخفضة	المتحد للاستثمار	%34	%35	%27	%23
	الوركاء	%7-	%6-	%6-	%7
	الاقتصاد	--	%10	%7	%3
	دجلة والفرات	%2	%3	%5	%6

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.

ويبين الجدول (9) ان مجموعة قليلة من المصارف الأهلية وهي مصرف بابل والوركاء ودار السلام ومصرف دجلة والفرات أخفقت في تحقيق النسبة المطلوبة من السيولة والتي لاتقل عن 30 %، كما يتبين ان مصرف الوركاء قد حقق نتيجة سالبة في نسبة السيولة مما يؤشر المديونية العالية على المصرف، ولاعجب ان يواجه المصرف مجموعة من التحديات والصعوبات في الايفاء بمتطلبات المودعين والمقرضين على حد سواء، حتى وصل الى حالة خطيرة من التعثر المالي، أدت فيما بعد الى تدخل البنك المركزي في ادارة شؤونه. كما يلاحظ ان معظم المصارف الأهلية قد حققت النسبة المطلوبة من السيولة لضمان قدرتها على تخطي الأزمات وتحقيق الاستقرار المالي على مستوى المصرف او القطاع المصرفي بشكل عام.

3- نسبة السيولة لدى المصارف الأجنبية للعام 2015.

يتبين من البيانات الواردة في الجدول (10) ان جميع المصارف الأجنبية العاملة في العراق بلا استثناء كانت قد حققت في العام 2015 النسبة القانونية للسيولة التي حددها البنك المركزي او تلك التي حددتها مقررات بازل III، مما يؤشر التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي، فضلا عن الثقة التي يوليها الجمهور بهذه المصارف. ويلاحظ من الجدول (10) أيضا ان المجموعة الاولى من المصارف قد حققت نسبة عالية من السيولة وهي القسم الأكبر من مجموع المصارف الأجنبية العاملة، مما له الأثر الأكبر في تحقيق الاستقرار المالي للنظام المصرفي في العراق، رغم وجود بعض المصارف الأجنبية في المجموعة الثانية تراوحت فيها نسب السيولة حول الحد الأدنى منها مثل مصرف بيروت والبلاد العربية ومصرف آسيا التركي.

الجدول (10): نسب السيولة في المصارف الأجنبية لعام 2015.

		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
المجموعة الاولى	الشرق الأوسط وأفريقيا	%167	%203	%244	%221
	ستاندر تشارتر	%152	%136	%133	%132
	فرنس بنك	%147	%103	%100	%87
	بارسيان	%132	%132	%145	%133
	اللبناني الفرنسي	%130	%117	%95	%119
	الزراعي التركي	%121	%121	%180	%226
	بنك لبنان والمهجر	%118	%98	%83	%109
	الاعتماد اللبناني	%119	%77	%104	%135
	ملي ايران	%113	%110	---	---
المجموعة الثانية	وقفلر	%77	%92	%97	%97
	آش التركي	%63	%43	%58	%53
	بيبلوس	%59	%53	%48	%51
	انتركونتيننتال	%43	%53	%54	%48
	البركة التركي	%40	%56	%52	%51
	البحر المتوسط	%40	%45	%41	%62
	بيروت والبلاد العربية	%39	%44	%38	%25
	آسيا التركي	%24	%30	%53	%45

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.

المحور الرابع/ قياس استقرار النظام المصرفي وفقا لمتطلبات بازل III.

تظهر البيانات السابقة عن المعايير الثلاثة، وهي متطلبات رأس المال وكفاية رأس المال ونسبة السيولة ان المصارف التجارية في العراق بمجموعها سواء كانت حكومية أو أهلية قد استوفت متطلبات المعايير التي أوصت بها لجنة بازل III ، والتي تعد شرطا أساسيا ولكنه غير كافي لاستقرار النظام المصرفي. ومن أجل بيان أثر تطبيق معايير بازل على استقرار الجهاز المصرفي، سنحاول قياس هذا الأثر من خلال مقاييس التشتت لبيان الأثر الذي أحدثه تطبيق تلك المعايير قربا أو ابتعادا عن النسب التي أوصت بها بازل III، وسنستخدم لذلك مقياس الانحراف المعياري لتحليل أثر التشتت. حيث يعد الانحراف المعياري من أهم مقاييس التشتت الذي تشير الى اختلاف او انتشار البيانات، أما الصيغة الرئيسة لقياس الانحراف المعياري SD هي:

$$SD = \sqrt{\frac{\sum f(X-\bar{X})^2}{n-1}}$$

على ان من الجدير بالذكر ان الانحراف المعياري يتأثر بالقيم المتباعدة أو المتطرفة ولكنه لا يتأثر كثيرا بالتغيرات التي تطرأ على العينة، كما أنه يرتبط بالوسط الحسابي للتوزيع، بمعنى ان التشتت الذي نعبر عنه بالتباين أو الانحراف المعياري ينسب إلى الوسط الحسابي وليس لأي نقطة أخرى في التوزيع[8] باعتبار ان ما يهمنا هنا في هذا التحليل هو الأثر الذي تحدثه المصارف التجارية بمجموعها سواء كانت حكومية أو أهلية وليس الأثر المنفرد لكل مصرف، وان الفرضية هنا هي ان المصارف التجارية تؤثر ايجابا على استقرار النظام المصرفي كلما ابتعدت قيمة الانحراف المعياري عن النسبة المعيارية المعتمدة لدى بازل III سواء كانت في نسبة كفاية رأس المال او في نسبة السيولة، اما متطلبات رأس المال فسنفترض انها متحققة أصلا باعتبارها أحد الشروط الأساسية التي وضعها البنك المركزي العراقي لبدء العمل في النشاط المصرفي.

أولا: قياس أثر كفاية رأس المال .

يبين الجدول (11) آلية استخراج الانحراف المعياري للبيانات المتعلقة بكفاية رأس المال في المصارف الحكومية، علما ان القيم الفعلية لكفاية رأس المال في المصارف الحكومية X قد تم التعبير عنها بالمتوسطات الحسابية لكفاية رأس المال للعام 2015.

الجدول (11): حساب الانحراف المعياري لكفاية رأس المال للمصارف الحكومية.

المصرف	X	$\bar{X}$	$(X-\bar{X})$	$\lvert(X-\bar{X})\rvert$	$(X-\bar{X})^2$
الرافدين	0.04	0.48	-0.44	0.44	0.19
الرشيد	0.10	0.48	-0.37	0.37	0.13
الصناعي	1.43	0.48	0.95	0.95	0.90
العقاري	0.17	0.48	-0.30	0.30	0.09
الزراعي التعاوني	0.49	0.48	0.10	0.10	0.01
العراقي للتجارة	0.64	0.48	0.16	0.16	0.02
			$\sum(X-\bar{X})=0$		$\sum(X-\bar{X})^2=1.34$

وبتطبيق قانون الانحراف المعياري، عندما تكون n = 6 فان: 65.31

$$SD = \sqrt{\frac{1.34}{6-1}} = 51.67$$

[8] ـ دومينيك سلفاتور، الاحصاء والاقتصاد القياسي، دار ماكجرو هيل للنشر، 1982، ص19.

وهذا يعني ان انحراف القيم الفعلية لكفاية رأس المال بلغت بحدود 26% مبتعدة عن النسبة المعيارية التي أوصت بها بازل III والبالغة 12% بحدود 14%، وهي نسبة بمجموعها تشكل أداة استقرار للنظام المصرفي رغم عدم استيفائها من قبل بعض المصارف الحكومية.

ولو اننا اعتمدنا النسبة المعتمدة في بازل III والبالغة 12% كوسط حسابي للقيم الفعلية لنسبة كفاية رأس المال باعتبارها نسبة معيارية، نستطيع قياس انحراف القيم الفعلية عنها، لوجدنا ان النتائج لحساب الانحراف المعياري تكون كما في الجدول (12).

الجدول (12): حساب الانحراف المعيار بترجيح نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية.

المصرف	X	$\bar{X}$	$(X-\bar{X})$	$\lvert(X-\bar{X})\rvert$	$(X-\bar{X})^2$
الرافدين	0.04	0.12	-0.08	0.08	0.0064
الرشيد	0.10	0.12	-0.02	0.02	0.0004
الصناعي	1.43	0.12	1.31	1.31	1.7165
العقاري	0.17	0.12	0.05	0.05	0.0025
الزراعي التعاوني	0.49	0.12	0.37	0.37	0.1369
العراقي للتجارة	0.64	0.12	0.52	0.52	0.2704
			$\sum(X-\bar{X})=0$		$\sum(X-\bar{X})^2=2.1331$

وبتطبيق قانون الانحراف المعياري، عندما تكون n = 6 فان: 65.31

$$S = \sqrt{\frac{2.1331}{6-1}} = 56.31$$

وهذا يعني ان انحراف القيم الفعلية لكفاية رأس المال بلغت بحدود 56% مبتعدة عن النسبة المعيارية التي أوصت بها بازل III والبالغة 12% بحدود 42%، وهي نسبة تعبر، وبغض النظر عن طريقة حساب المتوسطات الحسابية، تحقق الفرضية البديلة التي تؤكد الأثر الايجابي للمصارف الحكومية على استقرار القطاع المصرفي.

وبالطريقة نفسها يمكن حساب أثر كفاية رأس في المصارف الأهلية والأجنبية لعام 2015 من خلال حساب الانحراف المعياري للقيم الفعلية لنسبة رأس المال، من خلال التطبيق على برنامج EXCEL. وكانت النتائج كما يأتي:

1- الانحراف المعياري لكفاية رأس المال في المصارف الأهلية = 151%

2- الانحراف المعياري لكفاية رأس المال للمصارف الأجنبية = 61 %

وتظهر النتائج المتحققة ان الانحراف المعياري لكفاية رأس المال في المصارف الأهلية قد تجاوزت 151%، بينما وصل الانحراف المعياري لكفاية رأس المال في المصارف الأجنبية الى 61%. مما يشير الى دور المصارف الأهلية بمجموعها في دعم الاستقرار المالي للجهاز المصرفي، بالرغم من اخفاق بعض المصارف الأهلية من تحقيق متطلبات النسبة التي أوصت بها بازل لتحقيق كفاية رأس المال. وهذه النتائج تعبر عن حالة صحية وتشكل بيئة داعمة وهي أداة فعالة في استقرار النظام المصرفي في العراق.

ثانيا: قياس نسب السيولة.

يمكن حساب الانحراف المعياري لنسب السيولة في المصارف الحكومية والمصارف الأهلية والمصارف الأجنبية، وباستخدام باستعمال الآلية ذاتها التي تفيد بأن التأثير الايجابي للمصارف التجارية في استقرار النظام المصرفي يحصل عندما تبتعد قيم الانحراف المعياري لنسب السيولة عن النسبة المعيارية المعتمدة لدى بازل والبالغة 30%. وكانت النتائج كما يأتي:

1- الانحراف المعياري لنسب السيولة لدى المصارف الحكومية = 30.9 %

2- الانحراف المعياري لنسب السيولة لدى المصارف الأهلية = 98.2%

3- الانحراف المعياري لنسبة السيولة لدى المصارف الأجنبية = 49.2%

حيث تبين النتائج أعلاه ان قيم الانحراف المعياري عن نسب السيولة أظهرت ان المصارف الحكومية لم تحقق سوى 30.9% من نسب السيولة، وهي نسبة ، مع انها تقترب من النسبة المعيارية البالغة 30% الا انها تبقى قيمة حرجة تؤثر سلبا على استقرار الجهاز المصرفي آخذين بنظر الاعتبار الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني غير المستقر في العراق، فضلا عن الثقة العالية التي تتمتع بها هذه المصارف وحجم التعاملات الكبيرة مع الأطراف المختلفة، حكومية وأهلية داخليا وخارجيا. أما قيمة الانحراف المعياري لنسبة السيولة لدى المصارف الأهلية كانت قد حققت 98.2% وهي نسبة عالية مقارنة بالنسبة المعيارية المطلوبة، مما لها الأثر الإيجابي الكبير على استقرار الجهاز المصرفي. وأخيرا حققت المصارف الأجنبية انحرافا معياريا قدره 49.2% مما يؤشر أثرا ايجابيا محدودا على استقرار النظام المصرفي في العراق.

ثالثا: تحليل النتائج.

على الرغم من أدوات التحليل المختلفة التي جرى استخدامها لبيان تأثير تطبيق معايير بازل III في المصارف التجارية في استقرار النظام المصرفي في العراق، الا ان هناك حقيقة لايمكن اغفالها هي عدم وجود معيار محدد للتعبير عن مدى الاستقرار الحاصل في الجهاز المصرفي يمكن من خلاله المقارنة مع نظم مصرفية أخرى وفي بلدان مختلفة. ويبين الجدول (13) النتائج المتحققة لقيم الانحراف المعياري لنسب كفاية رأس المال والسيولة في المصارف الحكومية والأهلية والأجنبية العاملة في العراق.

الجدول (13): النتائج المتحققة لقيم الانحراف المعياري لنسب كفاية رأس المال والسيولة

	نسبة كفاية رأس المال		نسب السيولة	
	المعيارية	الانحراف المعياري	المعيارية	الانحراف المعياري
المصارف الحكومية	%12	%51.67	%30	% 30.9
المصارف الأهلية	%12	%151	%30	%98.2
المصارف الأجنبية	%12	% 61	%30	%49.2

المصدر: قيم الانحراف المعياري لنسب كفاية رأس المال والسيولة

ويتبين ان المصارف الأهلية بمجموعها، ومن خلال النتائج المتحققة، كانت عامل استقرار للنظام المصرفي، مع ملاحظة ان أثر المصارف الأهلية على الاستقرار المصرفي كان أكبر من الأثر الذي أحدثته المصارف الحكومية والأجنبية على السواء، وكما يتبين ذلك من خلال الشكل (4).

الشكل (٤): أثر المصارف التجارية على استقرار الجهاز المصرفي.

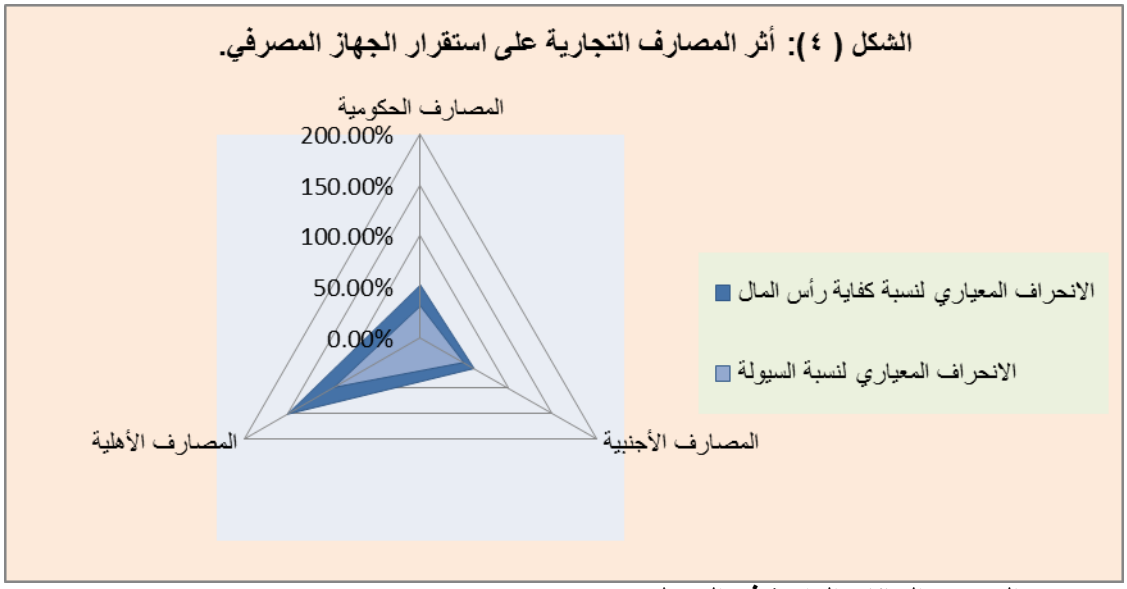

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (13).

المحور الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات.

أولا: الاستنتاجات.

1- ترتبط سلامة القطاع المالي والمصرفي ارتباطا وثيقا بالالتزام بالقوانين والتشريعات التي يعتمدها البنك المركزي والتي تتطابق مع المعايير التي حددتها بازل III.

2- ان احترام المصارف لقواعد العمل المصرفي السليم، ادت الى التزايد الملموس في التعامل مع المخاطر المصرفية التي تواجه القطاع المالي والمصرفي، كما أعطت معايير بازل III للمصارف التجارية حافزا لتحسين أساليب ادارة المخاطر لديها.

3- انعكس تطبيق معايير بازل III بشكل واضح على جودة الأداء الرقابي للبنك المركزي، وتعزيز قدرة المصارف التجارية على الوفاء بالتزاماتها.

4- سجلت المصارف التجارية الأهلية في العراق نسبا مرتفعة من كفاية رأس المال بسبب سياسات البنك المركزي المتشددة، او بسبب تحفظ المصارف الأهلية على منح الائتمان مما أدى الى وجود موارد مالية معطلة.

5- سجلت المصارف الحكومية نسبا منخفضة من كفاية رأس المال ونسب السيولة بسبب ثقة الجمهور بهذه المصارف نظرا لأنها مضمونة 100% من جانب الحكومة. بحيث عدت هذه المصارف في منحها الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها أعلاه بأنها مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية.

6- واجهت بعض المصارف الأهلية الكثير من المشاكل والصعوبات في توفير متطلبات السيولة التي أقرتها معايير بازل 3 بسبب صغر حجم رؤوس اموالها والكلفة التمويلية التي ستتحملها هذه المصارف.

ثانيا: التوصيات.

1- انطلاقا من استراتيجية البنك المركزي الرامية الى اتباع رقابة مصرفية فعالة مواكبة لأفضل المعايير والممارسات الدولية، ينبغي ادامة الرقابة على المصارف بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في الأداء والمخاطر ومعالجة المخالفات والمشاكل التي تواجهها.

2- قيام البنك المركزي بشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والتعليمات المصرفية وصولا لمتطلبات الأمن المصرفي والاستقرار النقدي والمالي .

3- التركيز على الادارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين آجال مصادر التمويل واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الأجل لتمويل موجودات طويلة الأجل مع ضرورة ان تتوفر لدى المصارف سياسات معتمدة واجراءات واضحة لادارة سيولتها وقيامها باجراء اختبارات الجهد stress testing من خلال افتراض سيناريوهات معينة تتعلق بارتفاع مفاجئ في التزامات المصرف واختبار قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

4- توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الأزمات بمختلف أنواعها والاسراع في اتخاذ الاجراءات الهادفة لمنع انتشارها على الساحتين المالية والمصرفية.

5- تأهيل المصارف التجارية بحيث تكون قادرة على استيعاب متطلبات بازل III حتى تؤكد مكانتها في النظام المصرفي العالمي وتستفيد من الميزة التنافسية لها لكسب حصتها من الصناعة المصرفية المحلية والعالمية.

6- التأكد من التزام المصارف الأهلية برفع رؤوس أموالها تلبية منها لقرار البنك المركزي العراقي الصادر في العام 2012 ليصل الحد الأدنى الى 250 مليار دينار في غضون ثلاث سنوات فضلا عن تحقيقها أرباحا.

7- زيادة رأس المال التشغيلي لفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق من 50) مليون دولار أو ما يعادلها بالدينار العراقي الى مالا يقل عن 250 مليون دولار، وبالدولار حصرا، لما لذلك أثر على استقرار سعر صرف العملة وزيادة احتياطيات البنك المركزي من العملة الصعبة.

المصادر:

اولا: المصادر العربية.

1. البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان. النشرات السنوية لسنوات مختلفة.
2. البنك المركزي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.
3. دومينيك سلفاتور، الاحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية حافظ منتصر. دار ماكجرو هيل للنشر، 1982.
4. فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، 2012.
5. مجلة الراجحي المالية، اتفاقية بازل، نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، اكتوبر 2010.
6. محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل (III)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي- النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011.
7. معهد الدراسات المصرفية، اضاءات، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد 5 ، دولة الكويت، ديسمبر 2012.

ثانيا: المصادر الأجنبية

1. **Basel Committee: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Switzerland, June 2011 .**
2. **Basle committee on banking supervision (Overview of the new Basel capital accord) consultative document, BIS, January 2001,**
3. **http://www.boursa.info/index.php?option=com_**
4. **Rustom Barua, and Others, basel III what's new ?business and technological Challenges, Algorithmics, an IBM Company,2010**

Measuring the Stability of Iraqi Banking System according to Basel III

Abstracts.

Banking reforms in many countries have focused on the efficiency enhance of the banking sector, including Iraq, in terms of indicative steps based on recommendations, policies and standards developed by international organizations, foremost of which are Basel III. In this paper, it has tried to highlight the reforms in Basel III and the impact of these reforms on the stability of the banking system in Iraq. As the research derives its importance from the idea that the sound banking system consists of a group of banks capable of employing their assets and obligations efficiently in financial intermediation and enjoying financial solvency. The stability of the banking system is an important factor in achieving the leading role of the banking sector in achieving economic and social development. Comprehensive, attracting foreign capital and preserving national capital. The study concluded with a set of conclusions and recommendations aimed at rehabilitating Iraq's commercial banks so that they can meet the requirements of Basel III so as to confirm their position in the global banking system and benefit from their competitive advantage to gain their share of the local and international banking industry.

Key word: Iraqi Banking System, Basel III.